دياب : لمسات أخيرة على تشكيلة الحكومة والإعلان خلال يومين

لبنان : الهدوء يعود لمدينة صيدا بعد توترات

العناصر الأمنية تلقي القبض على أحد المتظاهرين في بيروت

رئيس الحكومة اللبنانية المكلف حسان دياب

عاد الهدوء صباح أمس إلى مدينة صيدا جنوبي غربي لبنان، بعد التوترات الذي شهدتها المدينة في الساعات الأولى من صباح أمس.

وبدأت التوترات بعدما أزال الجيش الخيمة التي نصبت في ساحة التقاطع منذ 3 أيام، ما أدى الى تدافع بينه وبين المحتجين ووقوع إصابات.

ووفقاً للوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية، فإن محتجين كانوا قطعوا ليلاً الأوتوستراد الشرقي للمدينة ورياض الصلح عند محلة البوابة الفوقا والقياعة والطريق البحرية، في القرب من خان الافرنج بالإطارات والمستوعبات المشتعلة تضامنا مع المحتجين في بيروت.

وكانت احتجاجات خرجت الليلة الماضية في مناطق متفرقة من لبنان رفضاً للسياسات المالية والاقتصادية.

وهتف المحتجون ضد حاكم المصرف، وسط انتشار للقوى الأمنية في المكان، وعمد المحتجون على رمي المفرقعات النارية باتجاه فرع مصرف لبنان في صيدا.

من جانب آخر قالت مصادر سياسية لبنانية، أمس، إن رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، يضع اللمسات الأخيرة على تشكيلته الحكومية، وقد يتم الكشف عنها خلال الساعات الثمانية والأربعين المقبلة.

ورجحت المصادر أن تتضمن الحكومة 18 وزيرا يتوزعون بين التيار الوطني الحر، والثنائي الشيعي وتيار المردة، وحصة الرئيس المكلف واللقاء التشاوري.

ويقاطع الحكومة تيار المستقبل والحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية والكتائب.

ومن المرتقب أن يلتقي دياب، مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، في لقاء يوصف بالحاسم بشأن تشكيل الحكومة.

من جانب آخر تحتجز القوى الأمنية مئة شخص على الأقل ممن شاركوا في الليلتين الأخيرتين في تحركات غاضبة في بيروت استهدف بعضها المصارف، وفق ما أكد محامون مواكبون لملفاتهم.

القوات الأمنية تحتجز العشرات من المتظاهرين على خلفية الاحتجاجات

وشهدت بيروت ليل الثلاثاء الماضي مواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية تسببت بسقوط جرحى من الطرفين، تخللها إقدام محتجين في شارع الحمرا على تكسير واجهات عدد من المصارف وتخريب أجهزة الصراف الآلي، للتعبير عن غضبهم من القيود المصرفية المشددة. وإثر ذلك، أعلنت قوات الأمن توقيفها "59 مشتبها به في أعمال شغب واعتداءات".

وتجددت ليل أمس الأول المواجهات، إثر تظاهر المحتجين أمام مقر قيادة شرطة بيروت، مطالبين بإطلاق سراح المحتجزين من الليلة السابقة. واستخدمت قوات الأمن القوة لتفريق المتظاهرين الذين رشقوها بالحجارة، واعتقلت عددا منهم، وفق ما أكد ناشطون ومحامون لفرانس برس من دون أن يصدر أي بيان رسمي عن عددهم.

وأحصى الصليب الأحمر اللبناني إصابة 47 شخصا بجروح، تم نقل 37 منهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج. ولم يسلم عدد من المصورين والصحافيين من التعرض للضرب، بعضهم أثناء قيامهم ببث مباشر على القنوات المحلية. وبحسب إحصاءات للجنة المحامين للدفاع عن المتظاهرين، اطلعت فرانس برس على نسخة منها، تحتجز القوى الأمنية حاليا 101 موقوفا، 56 منهم ضمنهم خمسة قاصرين تم توقيفهم ليل أمس الأول، بالإضافة إلى 45 آخرين ما زالوا موقوفين منذ الثلاثاء الماضي.

وكتب المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، منظمة غير حكومية، المحامي نزار صاغية في تغريدة الخميس "مجموع الموقوفين منذ، إنه جنون".

ودعا محامو الدفاع عن المتظاهرين إلى وقفة احتجاجية ظهر الخميس "رفضا للتوقيفات التعسفية.. واحتصارا للحق بالتظاهر" أمام قصر عدل بيروت.

ودعا أساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت إلى وقفة مماثلة أمام جامعتهم رفضا "لاستعمال القوى الأمنية للعنف وقمع المتظاهرين السلميين، وتضامنا مع كافة الموقوفين في المخافر من جميع الأعمار والجنسيات خصوصا تلاميذ جامعتنا الذين كانوا يتظاهرون ويعتصمون سلمياً".

ومنذ 17 أكتوبر خرج مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع والساحات وقطعوا الطرق احتجاجا على أداء الطبقة السياسية التي يتهمها المتظاهرون بالفساد ويحملونها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي وعجزها عن تأهيل المرافق وتحسين الخدمات العامة الأساسية.

وتسبّبت الاحتجاجات باستقالة رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، ومن ثم تكليف حسان دياب تشكيل حكومة إنقاذية، تعهّد أن تكون مصغرة ومن التكنوقراط.

ويطالب المتظاهرون بتشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن تضع خطة إنقاذ للاقتصاد المتداعي. وخسر عشرات آلاف اللبنانيين وظائفهم أو جزءا من رواتبهم جراء أسوأ أزمة اقتصادية في البلاد في تاريخها الحديث.

وتشهد المصارف بشكل شبه يومي إشكالات بين الزبائن الذين يريدون الحصول على أموالهم وموظفي المصارف العاجزين عن تلبية رغباتهم. كما لم يعد ممكنا تحويل مبالغ مالية إلى الخارج إلا في حالات محددة.

وفيما لا يزال سعر الصرف الرسمي مثبتا على 1507 ليرات مقابل الدولار، لامس الدولار عتبة 2500 ليرة في السوق الموازية، التي ظهرت في الصيف للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين.

«الخارجية» : اجتماع 28 يناير يهدف لاتفاق شامل حول سد النهضة

مصر لتركيا: أنتم آخر من يتحدث عن الحريات

المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد حافظ

انتقدت الخارجية المصرية تصريحات المسؤولين الأتراك بعد ضبط السلطات المصرية خلية إلكترونية إعلامية مدعومة من تركيا تعمل لحساب وكالة الأناضول تحت غطاء مركز أبحاث.

وأعرب المستشار أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية عن رفض مصر، جملة وتفصيلاً، لما ورد في بيان وزارة خارجية تركيا والتصريحات التركية الأخرى حول الإجراءات القانونية، التي اتخذتها السلطات المصرية في التعامل مع إحدى اللجان الإلكترونية الإعلامية التركية غير الشرعية في مصر.

وقال إن اللجنة عملت تحت غطاء شركة أسسها عناصر من جماعة الإخوان بدعم من تركيا، من نشر معلومات مغلوطة ومقبركة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية في مصر، وإرسالها إلى تركيا، سعيا لتشويه صورة البلاد على المستويين الداخلي والدولي.

إلى ذلك، أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية في هذا الشأن تمت وفقا للقوانين والضوابط المعمول بها حيال التصدي لمثل تلك الحالات الشاذة والخارجة عن القانون.

واستنكر صدور هذا البيان عن نظام يتربع بامتياز على مؤشرات حرية الصحافة حول العالم، كأحد أسوأ الأنظمة انتهاكا لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، ويقوم بدعم وتمويل جماعات متطرفة وميليشيات إرهابية في عدد من دول المنطقة، رغبة في تمكينها من التحكم في مصائر شعوبها بقوة السلاح وبإتباع أساليب مارقة للترهيب والترويع.

كما ذكر أن النظام التركي يقوم بذلك في مسعى يائس لتحقيق تطلعات شخصية ومآرب خاصة، بغية استحضار ماض مبني على وهم أمجاد زائفة.

وأضاف حافظ أنه "كان أولى بخارجية تركيا، وهي تقذف بسموم نظامها عملاً بعوار دجله، أن تعي أن ذلك لن يمحو أو يشوش على واقع النظام المخزي الذي زج بتركيا في الوحل وجعلها تحتل موضعاً متقدماً عالمياً في معدلات سجن الصحافيين ، وآل بها لأن تقبع بالمرتبة 157 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة لعام 2019.

كما أشار إلى أنه "في تركيا تم على سبيل المثال – وليس الحصر – إلغاء تصاريح ما يقرب من 682 صحافيا خلال الفترة من نوفمبر 2018 حتى مارس 2019، وفقا للعديد من التقارير ذات الصلة.

يأتي هذا بعد أن أعلن قطاع الأمن الوطني المصري رصده اضطلاع إحدى اللجان الإلكترونية التركية الإعلامية باتخاذ إحدى الشقق بمنطقة باب اللوق بوسط القاهرة كمركز لنشاطها المناوئ تحت غطاء شركة (سيتا) للدراسات التي أسستها جماعة الإخوان بدعم من تركيا.

من جهة أخرى اتفق وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا، على الاجتماع مرة أخرى في واشنطن يومي 28 و29 يناير، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية في الفترة المؤقتة.

حيث صدر بيان ختامي عن الاجتماعات التي عقدت في واشنطن لوزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وأثيوبيا برئاسة وزير الخزانة الأمريكية ستيفن منوشن وبحضور رئيس البنك الدولي.

وتضمن البيان اتفاق الدول الثلاث على عقد اجتماع وزاري في واشنطن خلال الفترة 28 و 29 يناير(كانون الثاني)، للتوصل لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، على أن يسبق الاجتماع الوزاري إجراء مشاورات بين الخبراء الفنيين والقانونيين بالدول الثلاث بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي للتحضير للاجتماع الوزاري المقبل المقرر عقده في واشنطن.

وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد حافظ، أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع واشنطن تضمن العناصر والمحددات الرئيسية للاتفاق النهائي حول سد النهضة، والتي تشمل القواعد المنظمة لملء وتشغيل السد، وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها للتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد، بما يؤمن عدم الإضرار بالمصالح المائية المصرية. كما اتفق الوزراء على أن يتضمن الاتفاق النهائي آلية للتنسيق بين الدول الثلاث لمتابعة تنفيذ الاتفاق، بالإضافة إلى آلية لفض المنازعات.

الجيش الليبي يرسل تعزيزات جديدة.. والهدنة «معلقة»

القوى الوطنية الليبية: تركيا لايمكن أن تكون وسيطا نزيها

قوات الجيش الليبي

طرابلس- "وكالات": وجه تجمع القوى الوطنية الليبية رسالة إلى المشاركين في مؤتمر برلين المقرر، الأحد، بأن تركيا لا يمكن أن تكون وسيطا نزيها في ظل انتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن الخاصة بحظر السلاح ومكافحة الإرهاب وانحيازها لحكومة الوفاق برئاسة، فايز السراج. وفق ما نقلت قناة "ليبيا".

إلى ذلك، أكد التجمع في رسالته أن المشكلة الحقيقية في ليبيا أمنية وليست سياسية ولا يمكن حلها إلا بإنهاء وجود الميليشيات ونزع سلاحها وتسريحها، وفق جدول زمني محدد.

وأضاف بيان تجمع القوى الوطنية الليبية أن القوات المسلحة بقيادة خليفة حفتر هي الضامن الوحيد لوحدة ليبيا واستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها.

من جانب آخر دفع الجيش الليبي، أمس الأول، بتعزيزات عسكرية جديدة وصفت بـ"الكبيرة" إلى محاور القتال بالعاصمة طرابلس ومدينة سرت، رغم توقف العمليات العسكرية، تنفيذاً لدعوة القيادة العامة للجيش قواتها، إلى وقف إطلاق النار.

وأظهر مقطع فيديو نشرته الصفحات التابعة للقيادة العامة للجيش على مواقع التواصل الاجتماعي، عشرات العربات العسكرية المحمّلة بالأسلحة الثقيلة، في طريقها إلى محاور القتال بالمنطقة الغربية لأخذ مواقعها، في وقت أكدت فيه الوحدات العسكرية للجيش المتمركزة في محاور القتال جاهزيتها، لمواصلة عملياتها حتى تحرير العاصمة طرابلس وتحقيق النصر.

وقال مصدر عسكري إن غرف العمليات العسكرية بالمنطقة الغربية، مازالت تنتظر تعليمات القيادة العامة للجيش، مضيفاً "لا نُدري إلى حد الآن إلى أين تتجه الأمور، إن كان سيتمّ إيقاف الهدنة واستئناف العمليات العسكرية بعد انهيار المفاوضات بشأنها في موسكو، أو سيتم انتظار مخرجات مؤتمر برلين وما إذا كان سيتم التجاوب والتفاعل مع مطالب الجيش أم لا". مشيراً إلى أنه "حتى أخذ قرار بهذا الخصوص، ستستمر قوات الجيش في محاور القتال لمواجهة وصدّ أي خرق لوقف إطلاق النار من قبل الميليشيات المسلحة".

والأحد القادم، يجتمع طرفا الصراع الليبي مع القوى الفاعلة في الأزمة الليبية على طاولة حوار واحدة، في مؤتمر "برلين"، الذي تأمل ألمانيا من خلاله التوصل إلى اتفاق لوقف العمليات القتالية في ليبيا بشكل نهائي، والدفع باتجاه عودة العملية السياسية من أجل الاستقرار والسلام.

وأفادت مصادر بأن قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، أبلغ الجانب الروسي بعدد من الشروط من أجل الحفاظ على هدنة طرابلس، من بينها مهلة زمنية من 45 يوما إلى 90 يوما لقيام الميليشيات المسلحة بتسليم السلاح بشكل كامل.

كما طالب بأن تكون هناك لجنة من الجيش الوطني الليبي إلى جانب الأمم المتحدة مسؤولة عن حصر الأسلحة وتسليمها، على أن يكون هذا العمل بالكامل تحت القوات المسلحة الليبية.

إلى ذلك، أبلغ حفتر الجانب الروسي مجدداً برفضه أن تكون تركيا وسيطا دوليا، معتبراً أن الدول الوسيطة هي الدول الحيادية، التي تتمسك بدعم استقرار ليبيا، وليس دعم الميليشيات المسلحة أو إرسال المتطرفين.

وزير الخارجية الألماني يزور بنغازي لإقناع حفتر بجدوى «مسار برلين»

برلين – "وكالات": أعلنت وزارة الخارجية الألمانية أمس أن وزير الخارجية الاتحادي هايكو ماس توجه في زيارة غير معلنة الى بنغازي حيث سيلتقي قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر وسيبحث معه تثبيت وقف اطلاق النار في شرق ليبيا ومشاركته في مؤتمر (مسار برلين) حول ليبيا الاحد المقبل.

وقالت الوزارة في بيان ان "الزيارة تأتي بناء على طلب وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي وفي اطار الجهود الدولية الرامية الى انجاح مؤتمر (مسار برلين) الذي اعلنت عنه الحكومة الألمانية قبل يومين وسيتم تنظيمه بحضور الولايات المتحدة وروسيا والصين وتركيا وفرنسا وايطاليا والجزائر والامارات ومصر وجهات اخرى".

وبدوره قال ماس في البيان ان نجاح مؤتمر (مسار برلين) يتطلب مشاركة اطراف النزاع المباشرين في ليبيا مشيرا الى ان "هذا المسار يعد افضل فرصة تتوفر منذ سنوات من اجل التوصل لحل يفضي الى عملية سياسية في ليبيا".

واضاف ان حكومة بلاده تجري منذ الشهر مشاورات من اجل وقف تدفق السلاح الى ليبيا ولتحقيق ذلك دعت الحكومة الألمانية الاحد المقبل لمؤتمر دولي رفيع.

واوضح ماس موقف حكومة بلاده من الحرب في ليبيا قائلا ان "حكومة برلين مقتنعة بان هذا الصراع لا يمكن كسبه بطرق عسكرية".

واشار الى ان مؤتمر (مسار برلين) يشكل الان شباك امل من اجل تخليص هذا الصراع من التدخلات الخارجية الامر الذي سيمهد الطريق امام عملية سياسية ليبية - ليبية تحت اشراف مبعوث الامم المتحدة غسان سلامة.واعرب ماس عن امله في ان يستغل الطرفان هذه الفرصة التي تفتح المجال امام تسلم الليبيين انفسهم مصير مستقبلهم بايديهم الامر الذي يتطلب الاستعداد لقبول وقف اطلاق النار.

وتأتي هذه الزيارة بعد اعلان الحكومة الألمانية اول امس رسميا توجيه الدعوات للدول المذكورة من اجل حضور مؤتمر (مسار برلين) الذي سيتم تنظيمه بالتعاون بين مكتب رئيسة الحكومة الألمانية ووزارة الخارجية وتحت اشراف الامين العام للامم المتحدة.(